اللهم الا ان يقال المراد بالمرة ما تكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين نخرج
عنه عبد الله علما لاشتماله على الكلمتين يصح ان يتكلم بهما مرتين قوله ويبقى نحو قايمة وبصرى
الى قوله داخلا فيه اي مسامحة ومجازا قوله لان الدلالة هي كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر
وهي ثلثة اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل وطبيعية ان كانت بسبب صدور
الدال عن الطبيعة عند عروض حالة لها وعقلية ان كانت لغير ذلك قوله كدلالة لفظة ديز
المسموع من وراء الجدار انما قيد به اذ لو سمع دين من زيد حال مشاهدته لم يظهر دلالته
او لم يدل كما قال السيد قدس سره فان وجود اللافظ يعلم ح بالمشاهدة لا من اللفظ قوله اي منقسمة
الى هذه الاقسام السر في تثليث القسمة تباين احوال الاقسام واختلافها مادة وصورة الكلام
قوله منحصرة يفهم من السكوت في معرض بيان الاقسام ويتعلق به قوله لانها قبل هذا الحصر عقلي
وتوجيهه انه في قوة تقسيمين كل منهما داير بين النفي والاثبات كما يرشدك الدليل وان
ابيت عن انه عقلي فالظاهر انه قطعي اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات سوى ما اخرجه التقسيمات
قوله اما من صفتها قبل التقدير هكذا لان حالها او دلالتها اذ لانها اما ذات دلالة ولا يخفى
ان تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم غاية القبول اما تقدير الحال او الدلالة فلا يناسب
مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني حرف والاول اسم وفعل ويستدعي عدم صحة الحصر
على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة لا تنحصر في الدلالة وعدمها ودلالتها
لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع ان الضرورة التي دعت الى التقدير انما نشأت من الثاني
فاللايق التأويل فيه لا في الاول واما تقدير الذات فخالف ما اقتضاه زيادة ان وكذا
جعل ان يدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره التقدير في هذا المقام مبني على ما حكموا به
من ان الفعل مع ان في تاويل المصدر ولو وضع هناك المصدر بدله احتيج الى ما ذكر
لكن النظر الى المعنى يغني عنه اذ ليس في معنى المصدر حقيقة ولا يخ عن حدث قوله
من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى او مركب اليها قوله الثاني الحرف استيناف لانه لما قال
اما كذا او كذا كان سائلا قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني الحرف والاول اما كذا او كذا
معطوفا على الجملة الاستينافية ولك ان تعطف اولا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال
في قوله الثاني الاسم والاول الفعل قوله لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي اي
طرفه قوله اي جانب مقابل للاسم والفعل لم يقل او في جانب من الكلام لانه قد يقع جزءا كما
في نحو زيد لا حجر قوله ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها الا اعتبر المقارنة
في الفهم عن كلمة خرج عن الفعل ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقيق كضرب مصدرا
وما يكون بينه وبين الزمان ترتب في الفهم كضارب امس وما يكون مقارنا في الفهم
لكن لا يكون فهمها عن كلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان قوله ماخوذ من السمو اي سمي المعنى

اسما

٥٧

اسما حال كونه ماخوذا منه واصله سمو بحركات السين حذف الواو ثم نقل حركة السين
الى ما بعدها ليصح الوقف عليه ثم اتي بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن قوله
لاستعلائه على اخويه ولانه يرفع المسمى قوله وقيل من الوسم ويدفعه اشتقاق سمي وجمعه
على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه اوساما وارتكاب القلب بعيد
قوله لتضمنه الفصل فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول قوله وقد علم الواو للاعتراض
لتنبيه من لا يتحذر بالاشارة او للعطف على انحصرت لانها او للعطف على العلم بالانحصار
الذي افاده الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك اي بوجهه وعلى هذا التقدير
يحتمل ان يكون الواو للحال قوله بذلك الباء للاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع
الضمير لزيادة التمكين في الذهن وكمال الانكشاف واختار ذلك دون هذا اشارة الى استحقاقه
التعظيم بجودته قوله حد كل واحد منها اضافة الحد الى الكل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها واضافة
كل ايضا الى واحد بمعنى اللام لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه قدس سره في بحث الاضافة
من انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن في قوله منها للتبعيض
والجار والمجرور صفة لقوله واحد قوله وليس المراد بالحد ههنا اي في هذا الفن فان الحد
عند الادباء هو المعرف الجامع المانع او في هذا المقام لان المركب من ما به الاشتراك
وما به الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم قوله ولله دره المصدر الدر في اللغة
اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير مجازا فيقال في الذم لا در دره
اي لا كثر خيره وفي المدح لله دره وذلك لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله
سبحانه قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى
تعجبوا من لبن ام ربته به كاملا في العلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية قوله
الكلام لم يعطف على السابق لانه فصل اخر في الكلام قوله في اللغة ما يتكلم به ثم استعمل
استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كاعطى اعطاء مع انه في الاصل اسم لما يعطى قوله لفظ تضمن
تضمن الكل الجزء قوله اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فان التثنية اختصار العطف فكانه
قال كلمة وكلمة قيل لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التاويل لان المتضمن بالكسر
مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى التاويل
بان يقال المتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلثة ولا يخفى ان هذا القول مبني على جعل
الهيئة جزء الكلام ويلزم ح ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ولو لم يجعل جزءا له
كما في الشرح احتيج الى التاويل قوله فلا يلزم اتحادهما فيما اذا تركب الكلام من كلمتين فقط قوله
اي تضمنا حاصلا بسبب الاسناد بجواز ان يكون الباء للالصاق اي تضمنا ملصقا بالاسناد

Copyright © King Saud University